

تداعيات الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة على الاقتصاد والعمال في الأردن



الفهرس

5	مقدمة
5	أهمية السوق الأمريكية للصادرات الأردنية
6	الرسوم الجمركية وتأثيرها في الشركات العاملة والعاملين في الأردن
7	التناقض في السياسات التجارية بين الأردن وأمريكا
7	خرق الاتفاقيات التجارية: تداعيات قانونية وتجارية
8	صلاحيات الرئيس: القدرة على تعديل الاتفاقيات التجارية
8	أمثلة سابقة: قرارات ترامب وتأثيرها
9	الخيارات المتاحة أمام الأردن
10	الخلاصة

- قرار فرض الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة على الصادرات الأردنية يُشكّل تحدياً اقتصادياً كبيراً للمملكة، خاصة مع اعتماد الاقتصاد الأردني بشكل كبير على التجارة الخارجية، ولا سيما السوق الأمريكية.
- فرض زيادة بنسبة 20٪ على الصادرات الأردنية إلى السوق الأمريكية سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف المنتجات الأردنية، مما يجعلها أقل تنافسية مقارنة بالمنتجات القادمة من دول أخرى. هذا القرار يضع الشركات العاملة في الأردن، خصوصاً الأجنبية منها، أمام تحديات كبيرة قد تدفع بعضها إلى تقليص عملياتها أو إغلاق فروعها.
- من المتوقع أن يؤدي انخفاض الإنتاج والصادرات إلى فقدان آلاف الوظائف في قطاع الملابس والمنسوجات، حيث تشير التقديرات الأولية إلى أن أي انخفاض بنسبة تتراوح بين 20٪ و30٪ في الصادرات قد يؤدي إلى فقدان ما بين 10,000 و15,000 وظيفة مباشرة. هذا التأثير يمتد ليشمل النساء بشكل خاص، حيث تُشكّل النساء أكثر من 60٪ من القوى العاملة في هذا القطاع.
- على المدى البعيد، يُهدد هذا القرار بتفاقم معدلات البطالة في الأردن، خاصة بين الشباب غير الجامعيين الذين يعتمدون بشكل كبير على قطاع الألبسة والمنسوجات لتوفير فرص العمل.
- إن التأثيرات تمتد لتشمل برامج التمكين الاقتصادي للمرأة وأهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي والهدف الخامس المرتبط بالمساواة بين الجنسين.

في خطوة أثارت الكثير من الجدل، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن فرض رسوم جمركية جديدة على عدة دول، من بينها الأردن. ويعتبر هذا القرار له تداعيات اقتصادية محتملة كبيرة على الاقتصاد الأردني الذي يعتمد بشكل رئيسي على التجارة الخارجية، خصوصاً مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إن فرض هذه الرسوم على الصادرات الأردنية يثير القلق، ومن الضروري الحصول على توضيحات من واشنطن بشأن طبيعة هذا القرار ومدى توافقه مع اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين البلدين في عام 2000، التي بدأ سريانها في عام 2001، حيث ساهمت في تعزيز التعاون الاقتصادي. كما يجب إجراء دراسة شاملة لتأثير القرار على رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة، التي تهدف إلى رفع قيمة الصادرات الأردنية إلى 5 مليارات دولار بحلول عام 2033. في هذا السياق، هناك مخاوف من تأثير هذه الرسوم على صادرات الألبسة، التي تُعتبر من أبرز عناصر التجارة مع الولايات المتحدة.

أهمية السوق الأمريكية للصادرات الأردنية

تُعتبر اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة من أهم الركائز الاقتصادية التي دعمت نمو الصادرات الأردنية إلى السوق الأمريكية، حيث ساهمت في إعفاء معظم المنتجات الأردنية من الرسوم الجمركية، مما عزز تنافسيتها. وفقاً للإحصاءات، بلغت قيمة صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة في عام 2024 حوالي 3/4 مليار دولار، بزيادة ملحوظة بلغت 15,4٪ مقارنة بعام 2033. تركزت الصادرات في قطاعات رئيسية مثل الملابس والمنسوجات (1,75 مليار دولار)، المجوهرات والأحجار الكريمة (900 مليون دولار)، الأسمدة (130 مليون دولار)، المنتجات الصيدلانية (90 مليون دولار)، والآلات والمعدات (80 مليون دولار). هذه الأرقام تعكس أهمية الاتفاقية في دعم الاقتصاد الأردني وتنويع مصادر الدخل. ومع ذلك، فإن أي قرار سياسي أو اقتصادي من الإدارة الأمريكية، مثل السياسات التي قد تؤثر في التجارة الحرة، قد يحمل تبعات اقتصادية كبيرة على الأردن.

من المحتمل أن تؤثر هذه القرارات على تنافسيّة الصادرات الأردنيّة، ممّا يطرح تحديات على مختلف القطاعات، خصوصاً تلك المرتبطة بالسوق الأمريكيّة. لذلك، من المهمّ أن تسعى الحكومة الأردنيّة لتعزيز التنوّع الاقتصاديّ وتوسيع الشراكات التجاريّة مع دول أخرى، ممّا يقلّل الاعتماد على سوق واحد، ويزيد مرونة الاقتصاد الوطنيّ أمام التغيّرات الخارجيّة.

يعتبر قطاع الألبسة والمنسوجات الذي يعمل فيه حوالي 77,730 عاملاً وعاملة، منهم 27٪ أردنيون و73٪ عمال مهاجرون، معظمهم من جنوب وشرق آسيا، العمود الفقري للصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة، حيث يمثل حوالي 79٪ من إجمالي هذه الصادرات. ومن الجدير بالذكر أن معظم هذه المنتجات تنتج بواسطة شركات أجنبية تعمل في المناطق الحرة داخل الأردن، مستفيدة من الحوافز الاستثمارية التي تقدمها الحكومة. وتعتبر هذه الشركات مصدرًا رئيسيًا لفرص العمل، حيث توظف آلاف الأردنيين، وتساهم في دعم الاقتصاد الوطني.

الرسوم الجمركية وتأثيرها في الشركات العاملة والعاملين في الأردن

فرضت الإدارة الأمريكية زيادة بنسبة 20٪ على الصادرات الأردنية إلى السوق الأمريكية، هذه الزيادة ستؤدي إلى ارتفاع تكاليف المنتجات الأردنية في السوق الأمريكية، مما يجعلها أقل تنافسية مقارنة بالمنتجات القادمة من دول أخرى. الشركات الأجنبية العاملة في الأردن قد تواجه صعوبات كبيرة نتيجة لهذا القرار، حيث إن انخفاض الطلب على منتجاتها قد يدفعها إلى تقليص عملياتها أو حتى إغلاق بعض فروعها.

الأزمة الاقتصادية الناتجة عن هذه الرسوم لن تؤثر فقط على الشركات الأجنبية، بل ستعكس أيضاً على الاقتصاد الأردني بشكل عام. فمن المتوقع أن يؤدي انخفاض الإنتاج والصادرات إلى فقدان آلاف الوظائف التي توفرها هذه الشركات، مما يزيد معدلات البطالة، ويضع ضغطاً إضافياً على الحكومة الأردنية لتوفير حلول عاجلة.

حيث يشير التقدير الأولي إلى أن أي انخفاض بنسبة تتراوح بين 20٪ و30٪ في الصادرات قد يؤدي إلى فقدان ما بين 10,000 و15,000 وظيفة بشكل مباشر في قطاع الملابس والمنسوجات، مما يترك تأثيراً كبيراً على عمال المصانع والحرفيين وفنيي الإنتاج والعاملين في سلاسل الإمداد.

هذا التأثير يمتد ليشمل النساء بشكل خاص، حيث إنهن يُشكّلن أكثر من 60٪ من القوى العاملة في هذا القطاع، إضافة إلى العاملات المهاجرات من دول مثل بنغلادش وسريلانكا والهند ونيبال، واللواتي يعملن في مصانع المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ). فقدان الوظائف في هذه الفئات قد يؤدي إلى أزمات اقتصادية واجتماعية حادة، خاصة بين الفئات الأكثر ضعفاً، مما يستدعي اتخاذ تدابير عاجلة لدعم هذه الفئات المتضررة وحماية استقرارها الاقتصادي والاجتماعي.

أما التأثير بعيد المدى يتمثل بالحصول على فرص العمل، خاصة للشباب غير الجامعيين، حيث يُساهم قطاع الألبسة والمنسوجات على سبيل المثال لا الحصر بشكل كبير في تقليل معدلات البطالة بين هذه الفئة. ومع ذلك، فإن أي تراجع في هذا القطاع يؤدي إلى زيادة الضغط على سوق العمل الذي يعاني بالفعل من ازدحام شديد. إضافة إلى ذلك، يشكّل هذا القطاع منصة رئيسية لبرامج التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث تسعى العديد من المبادرات الحكومية والدولية إلى تعزيز مشاركة النساء من المجتمعات الأقل حظاً من خلال توفير فرص عمل مستدامة في هذا المجال. إن أي انخفاض في أداء هذا القطاع قد يؤثر سلباً على تحقيق أهداف التمكين الاقتصادي للمرأة، ويعوق الجهود المبذولة لرفع معدلات مشاركتها في سوق العمل.

علاوة على ذلك، فإن تأثيرات هذا التراجع تمتد إلى أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف الخامس المرتبط بالمساواة بين الجنسين، مما يؤدي إلى تأخير تحقيق هذه الأهداف التي تعدّ أساسية للتنمية الشاملة والمستدامة.

التناقض في السياسات التجارية بين الأردن وأمريكا

من اللافت للنظر أن الأردن يُعتبر من الدول التي تقدم تسهيلات كبيرة للمنتجات الأمريكية. حيث يتم منح هذه المنتجات إعفاءات جمركية بهدف تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين. مع ذلك، جاء قرار البيت الأبيض بفرض رسوم جديدة بناءً على ادعاءات بأن الأردن يفرض ما نسبته 40٪ على البضائع الأمريكية المصدرة إليه، وهو ادعاء يحتاج إلى مراجعة دقيقة.

هذا التناقض في السياسات التجارية يُظهر وجود فجوة في فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية بين البلدين. فمن جهة، يسعى الأردن لتعزيز التعاون التجاري مع الولايات المتحدة من خلال تقديم امتيازات للمنتجات الأمريكية، ومن جهة أخرى، تأتي الإدارة الأمريكية بقرارات قد تُضعف هذا التعاون، وتُضر بالمصالح المشتركة.

خرق الاتفاقيات التجارية: تداعيات قانونية وتجارية

رفع الرسوم الجمركية من جانب واحد يُعتبر خرقاً لشروط الاتفاقيات التجارية إذا لم يكن مدعوماً بمبرر قانوني واضح. هذا النوع من القرارات يمكن أن يفتح المجال أمام الدول المتضررة لتقديم شكاوى رسمية إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، حيث يُنظر إليه كإجراء ينتهك قواعد التجارة الدولية. علاوة على ذلك، قد يؤدي هذا التصرف إلى ردود فعل انتقامية من الشركاء التجاريين، مثل فرض رسوم مضادة أو اتخاذ إجراءات اقتصادية عقابية.

الحروب التجارية التي تنجم عن هذه القرارات ليست مجرد نزاعات اقتصادية؛ بل هي أزمات دبلوماسية تؤثر في العلاقات السياسية بين الدول. المثال الأبرز على ذلك هو الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين خلال رئاسة دونالد ترامب، التي تسببت في اضطرابات كبيرة في الأسواق العالمية.

صلاحيات الرئيس: القدرة على تعديل الاتفاقيات التجارية

الرئيس الأمريكي يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال السياسة التجارية، ولكن مدى قدرته على تعديل أو إلغاء الاتفاقيات يعتمد بشكل كبير على نوع الاتفاقية:

1. الاتفاقيات التنفيذية: هذه الاتفاقيات تُبرم بموجب صلاحيات الرئيس المباشرة، مما يعني أنه يمكنه الانسحاب منها بشكل أحادي دون الحاجة إلى موافقة الكونغرس.
2. الاتفاقيات التي وافق عليها الكونغرس: مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) التي أُسْتُبْدِلَتْ لاحقًا باتفاقية USMCA. الانسحاب من هذه الاتفاقيات يتطلب إشعارًا رسميًا، وقد يواجه معارضة قوية من الكونغرس.
3. معاهدات التجارة الحرة: هذه المعاهدات تتطلب موافقة الكونغرس لإلغائها. ومع ذلك، يمكن للرئيس تعطيلها جزئيًا من خلال فرض رسوم جمركية أو الانسحاب من التزامات معينة.

هذه الصلاحيات تمنح الرئيس مرونة كبيرة في اتخاذ قرارات قد تكون لها تداعيات واسعة النطاق، لكنها في الوقت ذاته تُقيّد قدرته على التصرف بشكل أحادي في بعض الحالات.

أمثلة سابقة: قرارات ترامب وتأثيرها

خلال فترة رئاسة دونالد ترامب، شهد العالم عدة قرارات جريئة أثرت بشكل مباشر على التجارة الدولية:

1. فرض رسوم جمركية على الصين: بحجة حماية الأمن القومي والصناعة الأمريكية، فرض ترامب رسومًا جمركية كبيرة على الواردات الصينية. هذا القرار أدى إلى حرب تجارية أثرت في الاقتصاد العالمي، وأثارت ردود فعل انتقامية من الصين.
2. الانسحاب من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP): في عام 2017، انسحب ترامب من هذه الاتفاقية متعددة الأطراف التي كانت تهدف إلى تعزيز التجارة بين دول المحيط الهادئ.

3. إعادة التفاوض على اتفاقية NAFTA: بدلاً من الانسحاب الكامل، اختار ترامب إعادة التفاوض على الاتفاقية واستبدالها باتفاقية USMCA مع كندا والمكسيك.

هذه الأمثلة تُظهر كيف يمكن للقرارات الأحادية أن تؤدي إلى تغييرات جذرية في النظام التجاري الدولي، سواء من خلال خلق أزمات أو إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية.

رفع الرسوم الجمركية بشكل أحادي قد يؤدي إلى أزمات دبلوماسية وتجارية معقدة، تضع الدول المتضررة أمام خيارات صعبة تتراوح بين الرد الانتقامي أو اللجوء إلى القنوات القانونية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية. أما بالنسبة لصلاحيات الرئيس، فهي تمنحه القدرة على تعطيل أو تعديل بعض الاتفاقيات التجارية، لكن تنفيذ هذه القرارات يتطلب إجراءات قانونية ودبلوماسية معقدة خاصة في حالة الاتفاقيات التي وافق عليها الكونغرس.

لذلك، عند مواجهة مثل هذه القرارات، يجب على الحكومات مراجعة الاتفاقيات التجارية بعناية لتحديد مدى تأثير القرار وصلاحيته القانونية. كما يجب أن يكون الرد مدروسًا بعناية لتجنب تصعيد النزاع والدخول في حرب تجارية قد تكون لها تداعيات كارثية على الاقتصاد المحلي والدولي.

الخيارات المتاحة أمام الأردن

في ظل هذه التحديات، يجب على الحكومة الأردنية اتخاذ خطوات عاجلة للتعامل مع تداعيات الرسوم الجمركية الجديدة. ومن بين الخيارات المتاحة:

1. يمكن للأردن الدخول في مفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة لإعادة النظر في هذه الرسوم أو التوصل إلى اتفاقيات جديدة تُخفف تأثيرها السلبي.
2. يعتمد الاقتصاد الأردني بشكل كبير على السوق الأمريكية، لذا يجب العمل على فتح أسواق جديدة في أوروبا وآسيا وأفريقيا لتعويض أي خسائر محتملة.
3. ينبغي توفير حوافز إضافية للشركات العاملة في قطاع المنسوجات والملابس للتخفيف من الأعباء الناتجة عن الرسوم الجديدة.
4. الاستثمار في تطوير الصناعات المحلية وزيادة تنافسيتها يمكن أن يساهم في تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية.

قرار فرض رسوم جمركية جديدة من قبل الإدارة الأمريكية يُشكل تحدياً كبيراً للاقتصاد الأردني، خاصة وأنه يأتي في وقت تُواجه فيه المملكة العديد من التحديات الاقتصادية الأخرى. التعامل مع هذه الأزمة يتطلب استراتيجيات مدروسة وسياسات فعّالة تُركز على حماية المصالح الوطنية وتعزيز قدرة الاقتصاد الأردني على التكيف مع المتغيرات الدولية.



تمكين
TAMKEEN
For legal aid and human rights